المحور الأول: الإطار العام للتحليل المالي

يشار إلى التحليل المالي أيضا باسم القوائم المالية، وهو عملية ضرورية لفهم المركز المالي للمؤسسة خلال فترة معينة، وهو عملية ضرورية لفهم المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

أولا- مفهوم التحليل المالي:

يعرف بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، كما يعرف بأنه طريقة لفهم الشركة من خلال بياناتها المحاسبية والغرض منه هو إصدار حكم شامل على مستوى أداء الشركة ووضعها المالي سواء الحالي أو المستقبلي. ومنه نستنتج أن:

- التحليل المالي هو أسلوب وأداة لمعالجة البيانات المحاسبية المدونة في القوائم المالية وتحويلها إلى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المالية؛
- يمكن التحليل المالي من إعطاء صورة واضحة عن أداء المؤسسة ووضعها المالي؛
- يتعين قبل القيام بالتحليل المالي إجراء تعديلات على البيانات المحاسبية؛
- يفيد التحليل المالي الإدارة في عمليات التخطيط والرقابة والمراقبة وتقويم التنفيذ.

ثانيا- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- معرفة الوضع المالي للمؤسسة وقياس ربحيتها وتقييم قدرتها على سداد القروض قصيرة وطويلة الأجل؛
- تقييم كفاءة الإدارة ووضع الخطط المستقبلية والتعرف على نقاط الضعف في المؤسسة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

ثالثا- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

هناك العديد من الأطراف التي تستعمل التحليل المالي سواء كانت من داخل المؤسسة أو خارجها تتمثل في:

- إدارة المؤسسة: حيث يعتبر التحليل المالي أداة تسمح لإدارة المؤسسة باتخاذ القرارات الإدارية السليمة.
- المساهمون أو المستثمرون: الذين يهتمون بالأرباح المحتملة والعائد على رؤوس أموالهم المستثمرة في المؤسسة وكذا خطر الخسارة التي من الممكن أن يتعرضوا لها.
- المقرضون أو الدائنون: حيث تعتبر البنوك من بين أهم المقرضين، إذ يهتم المقرضين في المدى القصير بالسيولة وقدرتها على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، بينما يهتمون في المدى الطويل بالملاءة طويلة الأجل للمؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح.
- العاملون في المؤسسة: وهم أول من يهتم بالوضع المالي للمؤسسة لأن أي فشل في هذا الأخير يؤدي بهم إلى فقدان وظائفهم.
- الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات.
- المنافسون: يمكنهم التحليل المالي من معرفة نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة.

رابعا- منهجية التحليل المالي:

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛
- تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد؛
- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضوع البحث؛
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

خامسا- الفرق بين التحليل المالي التقليدي والتحليل المالي المتقدم:

يهدف التحليل المالي التقليدي إلى تقويم الأداء سواء كان التقويم شاملا لكافة أنشطة الشركة أو تقويم جانب معين كالسيولة أو الربحية أو المخاطرة، ويعتمد على تحليل التقارير المالية المنشورة للشركة، بينما ينظر إلى التحليل المالي المتقدم إضافة إلى ما سبق إلى أنه يتعداها إلى معلومات مالية وغير مالية وذلك للتنبؤ عن خطط المستقبل ، ويعتمد التحليل المالي المتقدم على أدوات ووسائل التحليل المالي التي تضمن القدرة التنبؤية.

سادسا- خصائص المعلومات المستخدمة في التحليل المالي:

هناك معايير لجودة المعلومات المحاسبية من أهمها:

- الملاءمة: إذ يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات.
- التمثيل الصادق: لكي يكون التمثيل صادقا يجب ان يكون كاملا وحياديا وخاليا من الخطأ.
- القابلية للمقارنة: تتعلق هذه الخاصية بإمكانية إجراء مقارنة لذات المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو مع منشآت أخرى في النشاط نفسه.

سابعا- تحليل المعلومة المحاسبية:

يهدف تحليل المعلومة المحاسبية إلى إعطاء تشخيص لصحة المؤسسة واتخاذ القرارات، وللقيام بهذا التشخيص يستخدم التحليل مجموعة من المفاهيم الأساسية التي ينبغي معرفتها قبل البدء في دراسة القوائم المالية للمؤسسة وهي :

1- **المردودية:** تمثل الهدف الأساسي للمسيرين والمساهمين وتقيس مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال مقارنة الزيادة في ثروة المؤسسة (النتيجة) مع الوسائل المسخرة لتحقيقها، فهي بذلك مؤشر على الأرباح ومؤشر على الممتلكات.
2- **المخاطر:** هي متغير هام يؤثر في قرارات المستثمرين والمسيرين، فالشركاء الماليين والمساهمين المحتملين يقومون بعمل مراجحة بين المردودية والمخاطر التي تعترض المصادر المقترضة أو المستثمرة، فالمؤسسة عالية الاستدانة تترجم على أنها مؤسسة عالية المخاطرة.
3- **القدرة على السداد:** تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها متوسطة وطويلة الأجل
4- **السيولة:** وهي مقياس لقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل كالأجور والأعباء الجبائية وغيرها وتقاس بمقارنة الأصول المتداولة الأقل من سنة كالمخزونات، العملاء والقيم المحققة مع الخصوم المتداولة كالموردين، الأجور، الأعباء الجبائية والاجتماعية، والقروض المصرفية، وكلما زادت الأصول المتاحة عن الخصوم المتداولة كلما زادت نسبة سيولة المؤسسة.

ثامنا- الدورة المالية الداخلية للمؤسسة:

1- **عمليات الاستغلال:** تتضمن النشاطات المتداولة والمتكررة التي تشكل الأساس للمؤسسة من شراء للمواد الأولية، دفع الأجور، بيع للمنتجات التامة والخدمات، وعليه تتضمن دورة الاستغلال كل العمليات ذات العلاقة بالإنتاج وبيع السلع والخدمات، حيث تبدأ الدورة من توريد السلع من الموردين وتنتهي بسداد العملاء لمل عليهم، ويكون بذلك الفرق بين المصروفات والمقبوضات المتحققة من نشاطات الاستغلال عبارة عن هامش خزينة الاستغلال.
2- **عمليات الاستثمار:** هي النشاطات المساهمة في تغيير بنية المؤسسة، أو تغيير جهازها الإنتاجي أو استراتيجيتها، وتضم دورة الاستثمار النشاطات المتعلقة باقتناء التثبيتات أو التنازل عنها مثل شراء الأراضي، بناء المصانع، بيع الآلات.... .
3- **عمليات التمويل:** تمكن نشاطات لتمويل المؤسسة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لنشاطها، وتتضمن عمليات الاقتراض وسدادها، إضافة إلى العمليات ذات الصلة بالأموال الخاصة (رفع رأس المال، توزيع الأرباح...)